الأمم المتحدة

PBC/2/BUR/SR.2

لجنة بناء السلام

Distr.: General
26 January 2007
Arabic
Original: English

تشكيلة بوروندي

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لوفالد ..... (النرويج)

المحتويات

بناء السلام في بوروندي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

06-57011 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

بناء السلام في بوروندي (تابع)

العمل الوطني – الدعم الدولي

١ – **السيدة باتوموبويرا** (بوروندي): قالت إن حكومتها تطبق سياسة شمولية تضم جميع السكان من مختلف التجمعات القبلية، ومختلف الأحزاب والأديان، ومن الجنسين. وقالت إن الحزب الحاكم وأحزاب المعارضين يتعلمون الآن الدور الذي ينبغي لهم القيام به في ظل الديمقراطية. ومن المهم أيضا أن يعترف المجتمع المدني بأدوارهم في تنمية البلاد. وأشارت إلي أنه ليست هناك أي عقبات أمام وسائل الإعلام، فلم يحدث أن أغلقت محطة إذاعية، وليست هناك أي نية لذلك. ولكنها استدركت قائلة أن علي وسائل الإعلام أن تعي مسؤولياتها في بناء السلام. فبوروندي استهلت مشروعاً مشتركا يتطلب تعاون جميع الأطراف، ويتطلب الحوار بين جميع الأطراف، سواء الأطراف الوطنية أم الدولية.

٢ – واستطردت تقول إن الحكومة تبذل جهودا هائلة للحد من عدد الأسلحة المتداولة. وأعلنت أنه منذ بضعة أسابيع خلت، قام أحد المجتمعات المحلية بتسليم كل أسلحته طواعية، وأعلن أنه أصبح منظمة للتنمية، واستدركت قائلة إن الأمر مازال بحاجة إلي مزيد من العمل، وأنه ستقام حملة لنزع السلاح. وأضافت أنه فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإن الكثيرين من أعضاء وفدها – بمن فيهم هي نفسها – كانوا ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. وأعلنت أن الحكومة تبذل قصارى جهدها للحد من هذه الانتهاكات، وهو ما لا يعني أن هذه الانتهاكات قد اختفت تماماً. ولكن الإرادة السياسية متوافرة لإقامة الآليات المناسبة والوسائل الكفيلة بوقف الانتهاكات.

٣ – ومضت تقول إن الحكومة الجديدة فعلت الكثير للقضاء علي التفرقة بين الجنسين. ولكن ليس كل النساء – لا سيما في المناطق الريفية – قد تحررن تماماً. ولكن نظام الحصص يطبق الآن بغرض زيادة مشاركة المرأة، التي أصبحت تعين في مناصب رفيعة، لا بسبب جنسها فحسب، بل ولأنها أظهرت قدراتها طوال ١٢ عاما من الأزمة، في المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والحركة السياسية، بل وفي حركة المغاوير. وأشارت إلي أن المرأة اكتسبت حق شغل الوظائف الهامة في الحكومة الوطنية والحكومات المحلية وعلي مستوي المجتمع المحلي في حقبة ما بعد الاستقلال، وإنها تود أن تحافظ علي ذلك. كما أن التشريعات تمت صياغتها بحيث تعطي للبنات والأولاد حقوقاً متساوية.

٤ – **السيد ساتي** (القائم بأعمال المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي): قال إن استراتيجية الحكومة لبناء السلام قد أدمجت في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وناشد الجنة أن تتبني زيادة التمويل الفعلي للاستراتيجية. وقال إن الأولويات الأساسية في بوروندي تضم الحكم الديمقراطي، وإصلاح الأمن، وإحياء العدالة والاقتصاد.

٥ – وأضاف أن الأمم المتحدة يسرها أن تحضر أي اجتماعات متابعة تعقدها الحكومة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، وأنها ستستمر في التعاون مع جميع الشركاء لمساعدة اللجنة في تحديد الأولويات ومن ثم تنفيذ خطط العمل. وقال إن الأمم المتحدة تنوي مواصلة مشاوراتها مع الحكومة لتقديم مقترحات محددة للجنة بناء السلام.

٦ - **الرئيس:** سأل في ضوء التقرير المرتقب عن الترابط بين مختلف هيئات المنظومة، عما إذا كان هناك تنسيق كاف لمساعدة الحكومة علي أرض الواقع.

٧ - **السيد ساتي** (القائم بأعمال المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي): قال إن المنتدى الخاص ببوروندي يجتمع بصورة منتظمة ويتقاسم المعلومات، ويشحذ الأفكار حول الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم أولويات الحكومة بصورة أفضل. وقال إن هذه المعلومات يمكن أن توضع تحت تصرف اللجنة، وإنه فيما يتعلق بالتنسيق، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم الجهاز الوطني للتنسيق.

٨ - **السيد فاليتزويلا** (المفوضية الأوربية): قال إن عملية السلام في بوروندي مازالت تحبو، وهو ما يعني إنه مازال هناك الكثير من القضايا المعلقة والتحديات الصعبة. وأشار إلي أنه بإمكان اللجنة أن تضيف قيمة إلي هذه العملية بأن تساعد في ضمان الدعم السياسي، وتحديد استراتيجية لبناء السلام، وأن تستفيد من الصكوك الموجودة، مثل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وبأن تعاون السلطات علي مواصلة السير في الطريق الصحيح. وقال إن بإمكان اللجنة أن توسع قاعدة الجهات المانحة، وهو موضوع أثاره ممثل البنك الدولي في الجلسة السابقة، وأن تساعد في تحديد الأولويات في مجال الحكم، وسيادة القانون، والتنمية الاجتماعية — الاقتصادية.

٩ - وأضاف أن البعد الإقليمي - بما في ذلك مؤتمر البحيرات الكبرى والجهود دون الإقليمية — يستحق النظر فيه. وقضايا تشغيل الشباب، والحصول علي الموارد والتحديات البيئية هي قضايا شاملة يمكن أن تؤثر علي مجالات مختلفة. كما أن الاستثمار في المؤسسات يمكن أن يكون له تأثير مضاعف. وأختتم كلمته بقوله إن مشاركة الجهات المانحة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج تستحق هي الأخرى أن يكون لها أولوية متقدمة.

١٠ - **السيدة مونغوا** (الاتحاد الأفريقي): أثنت علي التزام بوروندي، وعلي الطريقة التي تدير بها اللجنة مناقشتها للقضية. وأشارت إلي أن منظمة الوحدة الأفريقية، ومن بعدها الاتحاد الأفريقي، ساهما بنشاط في عملية السلام في بوروندي.

١١ - وأضافت أن الأولويات التي ذكرها وفد بوروندي تتمشي مع تلك التي وضعها الاتحاد الأفريقي في إطاره لتطوير السياسات. ودعت اللجنة إلي تجميع الجهات المانحة حول مجالات محددة لها أهميتها بالنسبة للبلدان الخارجة من الصراعات. وأوضحت أن من بين الأولويات الحيوية تسديد المرتبات والمعاشات التقاعدية لئلا يضر الخطر المحدق بالاستقرار الاقتصادي والسياسي بعملية بناء السلام في بوروندي. وأكدت أنه بمجرد أن تحدد اللجنة الأولويات الرئيسية، سيقوم الاتحاد الأفريقي بدعم هذه الأولويات.

١٢ - وبالإضافة إلي ذلك، قالت إن الاتحاد الأفريقي يعمل علي وضع سياسات بشأن الجهود الإقليمية والجهود علي مستوي القارة في إطار مرفق الإقراض التيسيري. وأضافت أن الاتحاد ينشئ الآن لجنة دائمة لتنسيق جميع أنشطة بناء السلام، وأنه يتعاون في ذلك تعاوناً وثيقا مع اللجنة. واستطردت تقول إنه من الضروري أن تكون هناك روابط وثيقة بين الدعم الإقليمي والقاري والدولي. وختمت كلمتها قائلة إن الاتحاد الإفريقي أصدر مؤخرا إطاره الخاص به، وأنه سيدعو الأطراف إلي المساعدة في بناء السلام وفي إعادة التعمير في أعقاب الصراع.

١٣ - **السيد نسينجيمانا** (رواندا): قال إن رواندا، باعتبارها جارة لبوروندي، تود أن تري السلام راسخاً في بوروندي، مصحوباً بالتنمية الاقتصادية لشعبها. وقال إنه لاشك في أن البلد سوف يستفيد من اعتراف جيرانه ودعمهم له، مُضيفاً أن المناخ الإقليمي موات للسلام، بعد توقيع اتفاقيات مع أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبلدان البحيرات العظمي ككل، وهي البلدان التي تعمل جميعها معاً لتعزيز السلام في بوروندي. كما أن الأعمال الأخرى سوف تستفيد من المناخ الموات لتعزز المكاسب التي تحققت.

١٤ - وأشار إلي أن رواندا مرت بنفس التجربة من أعقاب إبادة الجنس التي تعرضت لها، حيث كان عليها أن تحل مسألة الأولويات المتضاربة. وقال إن من الطبيعي أن تواجه بوروندي تحديات في أعقاب الصراع، وشدد علي أن أكثر الأمور أهمية هو أن تظهر الحكومة إرادة سياسية في إطار الوحدة الوطنية، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق دون أن تتلقي موارد كبيرة لتعزيز السلام ودعم البلد بأسره، والحيلولة دون الانتكاس إلي حالة الصراع. ولهذا السبب، فإن تعبئة الدعم الدولي من الجهات التي تستطيع المساهمة بالأموال، تصبح أمراً ملحاً.

١٥ - **السيد عوض** (مصر): قال إنه ينبغي للجنة أن تستند في عملها علي الأولويات التي طرحتها حكومة بوروندي. وقال إنه من الأمور المشجعة أن رؤية بوروندي تتوافق تماما مع رؤى القائم بأعمال الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي.

١٦ - واستطرد قائلا إن علي اللجنة أن تركز علي تعبئة الموارد التي تحتاجها بوروندي لتفي في أقرب وقت بالأولويات العديدة والمتشابكة التي حددتها لنفسها. وأشار إلي أن الأمر يحتاج إلي مشروعات التأثير السريع، كما أن علي بوروندي أن تحدد المشروعات المعينة التي تحتاج إلي الموارد أكثر من غيرها.

١٧ - وأردف قائلا إن حكومة مصر قدمت بالفعل إلي حكومة بوروندي اقتراحات بمشروعات محددة. وأشار إلي أن الأولوية الأولي كما حددتها خطط العمل التي وضعتها بوروندي والأمم المتحدة، هي إصلاح قطاع الأمن وتدريب قوات الشرطة الوطنية، وهو القطاع الذي ينقصه دعم الجهات المانحة حتى الآن. وأضاف أن الدعم مطلوب أيضا للاقتراح بإنشاء مركز للتدريب علي عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في بوروندي. وأعلن أن هناك اقتراحاً آخر بإنشاء مراكز صحية لتقديم رعاية صحية مجانية أو بأسعار رمزية. وأوضح أنه من المهم دفع مرتبات موظفي الخدمة العامة المهمين، مثل ضباط الجيش والشرطة، لقمع خطر التمرد المسلح.

١٨ - **السيد غارسيا غونزاليس** (السلفادور): رحب بدعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها حكومة بوروندي والمجتمع المدني. وأعرب عن اقتناعه بأن اللجنة سوف تلعب دوراً نشطا في مساعدة بوروندي علي تحقيق أهدافها لبناء السلام.

١٩ - وقال إن السلفادور تعرف بالتجربة أن المصالحة الوطنية هي مفتاح عملية بناء السلام، حيث أنها تؤثر علي روح البلد وعلي نسيجه الاجتماعي. وهي مهمة لتعزيز الحوار بين الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والكنائس، والأكاديميات، والبرلمان، وهي مورد مفيد للغاية. ودعا إلي ضرورة إحراز توازن بين جهود المصالحة الوطنية، والجهود

المتعلقة بالأمن وبناء السلام والتنمية. وأوضح أنه في حالات ما بعد الصراع، يصبح التعايش السلمي بين المواطنين القائم علي التسامح والحرية والديمقراطية، أمراً ضروريا.

٢٠ - واستطرد قائلا إنه من المهم معالجة المسائل المتعلقة بالأراضي، وإلا ستصبح مصدراً للنزاع لتؤثر سلباً علي عملية بناءا لسلام. كما أنه من المهم للغاية التركيز علي إعادة اندماج المحاربين السابقين في الحياة المدنية وفي مجال الإنتاج بالذات، مع كفالة المشاركة النشطة من جانب النساء في تعزيز السلام وفي عمليات إعادة التعمير.

٢١ - **السيد مالهوترا** (الهند): قال إن الهند تؤيد تأييداً تاماً الخطط والسياسيات والبرامج الوطنية التي طرحتها حكومة بوروندي. وقال إنه من أجل ضمان السلام علي وجه السرعة، لا بد من التركيز علي المسائل التي تفيد السكان بصورة مباشرة، مثل خدمات الصحة والتعليم، والدعم الفني للجنة الوطنية للأراضي والممتلكات، وبرامج الزراعة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، وعلي الأخص إدماج المحاربين القدامى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٢٢ - وأضاف أن الهند سوف تجرب تقديم مساعدات تركز علي قطاع الصحة، بتوريد أدوية فعالة ومضادة للفيروسات بأسعار مقبولة، وعلي قطاع التعليم، من خلال تقديم المدرسين والوسائل التعليمية، وعلي قطاع الزراعة الذي يعتمد عليه سكان بوروندي كثيرا، عن طريق برامج الإرشاد والتكنولوجيا وتشجيع تنويع الصادرات الزراعية. وأشار إلي أن الهند تود أيضا أن تركز علي الأفراد الضعفاء في المجتمع من خلال منظمات المجتمع المدني التي تساعد أطفال الشوارع والأطفال من ضحايا الحرب والعنف. وطالب بأن تكون المشروعات المتعلقة بحسن الإدارة تابعة لصندوق الديمقراطية، نظراً لأن بوروندي بحاجة إلي أموال.

٢٣ - وأختتم كلمته بقوله إن علي اللجنة أن تساند بوروندي في رؤيتها وفي خططها التي وضعتها لإحداث تأثير سريع وملموس علي الحياة الاقتصادية والسياسية للمواطنين.

٢٤ - **السيد كريستيان** (غانا): أشاد بأن وثيقة استراتيجية الحد من الفقر قد عالجت مسألة الفقر في بوروندي بصورة كافية.

٢٥ - وقال إن تحسين الإدارة والأمن له الأولوية في ترسيخ السلام والاستقرار في بوروندي، وضمان عدم انتكاسها إلي حقبة أخرى من العنف، وأضاف أنه من الضروري مواصله الجهود في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. وأضاف أيضا أن وفد بلاده يشعر بالقلق لأن عدداً محدوداً من السكان استفاد حتى الآن من التدريب المهني والتدريب والمشروعات الصغيرة في عمليات إعادة الاندماج طويلة الأجل. وحذر من أنه ما لم تبذل جهود صادقة لتدريب الشباب وإعادة إدماجهم في المجتمع، فإن البطالة وانعدام المهارات التعليمية الأساسية قد يحدثان خللا واضطرابات سياسية. ولذا، فإن الأمر بحاجة إلي جهود في البرامج ذات الصلة تلافيا للاضطرابات المتوقعة في سيراليون وفي غيرها من البلدان الخارجة من الصراعات.

٢٦ - واستطرد قائلا إن تحويل قوات الجيش والشرطة إلي مؤسسات شرعية وفعالة تستطيع المحافظة علي القانون والنظام، أمر هام للحيلولة دون عودة العنف.

٢٧ - ومضي يقول إن وفد بلاده يؤيد وجهات النظر التي أعرب عنها وفد جمهورية تنزانيا المتحدة في الجلسة السابقة، وحث علي تعبئة الموارد من أجل اللجنة الوطنية للأراضي

والممتلكات في بوروندي حتى تستطيع أن تبدأ في تنفيذ الإصلاح الزراعي واستراتيجية إدارة الأراضي، وبالتالي تقليل حالات النزاع علي الأراضي وتوفير الأراضي اللازمة لعملية التنمية.

٢٨ - **السيدة هولان** (كندا): قالت إن التأثير المحتمل ''لنظرية الدومينو'' بسبب هشاشة المشاركة السياسية داخل حكومة بوروندي أمر يثير قلق كندا بشكل خاص، وقالت إنه من المهم للغاية أن يساعد المجتمع الدولي في تعزيز هذه المشاركة.

٢٩ - وأضافت أن وفدها يؤيد تأييدا تاما البيانات التي أدلى بها ممثلا جمهورية تنزانيا المتحدة والاتحاد الأوربي بشأن العدالة والمصالحة في المرحلة الانتقالية.

٣٠ - واستطردت تقول إن علي اللجنة أن تشجع تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، حيث أن هناك أبعادا جنسانية هامة ومعروفة جيدا تؤثر علي الأركان الأربعة لتعزيز السلام. وقالت إن المرأة لعبت دورا هاماً في اتفاق أروشا للسلام، كما أن الشبكات النسائية شاركت في جميع مراحل تنفيذه حتى الآن، وينبغي للمراحل التالية من جهود السلام أن تدرج المرأة كشريك أساسي وصانع قرار، وأن تتكفل بعرض المصالح والاحتياجات الخاصة للمرأة في عملية بناء السلام، وفي هذا الصدد، تصبح الأولوية للمسائل المتعلقة بالعدالة في المرحلة الانتقالية، مثل العنف القائم علي نوع الجنس، والتعويضات، والانتعاش الاقتصادي، والحق في الأرض.

٣١ - ومضت تقول أنه من المهم بشكل خاص تعميم قضايا الجنسين في تصميم وتنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع الأمن، وخاصة في الجهود التي تبذل للحد من عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلد من أجل الحيلولة دون تعرض النساء للعنف الجنسي.

٣٢ - وفي ختام كلمتها قالت إنها سوف ترحب بمناقشة متعددة الجوانب وأكثر عمقا للمسألة الجنسانية في الجلسة التالية التي ستعقدها اللجنة بشأن بوروندي، وأعربت عن أملها في أن تستفيد من وثائق المعلومات الأساسية ذات الصلة من الخبرة الجنسانية الموجودة لدي منظومة الأمم المتحدة وفي بوروندي نفسها.

٣٣ - **السيدة ستيل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه من الواضح أن هناك اتفاقا واسعا علي الأولويات التي ينبغي أن تتبع في بوروندي. وأعربت عن أملها في أن تستخدم التكنولوجيا المتاحة بطريقة خلاقة تسمح باتصالات واسعة ومتواترة حتى يمكن معالجة هذه الأولويات.

٣٤ - **السيدة أسمادي** (اندونيسيا): رحبت بالتقدم الذي يحدث في عملية السلام في بوروندي، وبأن حكومة بوروندي بدأت تؤكد علي إشراك جميع الأحزاب السياسية في عملية الانتعاش وتعزيز السلام.

٣٥ - وأضافت أن علي حكومة بوروندي أن تواصل جهودها لبناء الثقة بين مختلف الطوائف، إذ أن الحالة ليست مستقرة تماماً، وهناك خطورة من أن أي عمل من أي جانب حتى ولو كان بريئا في ظاهره، قد يساء تفسيره من جانب آخر، بما قد يجره ذلك عن غير قصد. وأشارت إلي أنه من المهم للغاية إعادة اندماج المحاربين القدامى في نسيج المجتمع. ودعت جميع الطوائف والأحزاب السياسية إلي توخي الحذر والسعي إلي الوصول إلي تفاهم أفضل.

٣٦ - واستطردت تقول إن انتخابات عام ٢٠٠٥، واتفاقية أروشا للسلام هي تطورات ايجابية ينبغي أن تزيد من

التكامل بين مختلف طوائف المجتمع وأن تخلق الاستقرار. وقالت إن أولويات الحكومة، التي ينبغي أن تكون حساسة للصراع، لا بد أن ترشد الهيئات الدولية ذات الصلة إلي كيفية توجيه مساعداتها للانتعاش وإعادة التعمير، كما أن علي العناصر الدولية الفاعلة أن تنسق تدخلاتها مع الحكومة.

٣٧ - ورحبت بالانتهاء من استراتيجية الحد من الفقر، معربةً عن أملها في أن تؤدي الموافقة عليها وتنفيذها علي وجه السرعة إلي تيسير تدفق الأموال التي تشتد حاجة بوروندي إليها. وقالت إن التنسيق مع العناصر الفاعلة التي تعمل في بوروندي مسألة هامة. وأضافت أنه ينبغي للجنة أن توفر مبادئ توجيهية فعالة للهيئات الدولية ذات الصلة حتى تستطيع إحداث التأثير الأمثل بمساعداتها.

٣٨ - **السيدة ملادينيو** (كرواتيا): قالت إن الأولويات الخاصة ببوروندي تعطي إطاراً للعمل في المستقبل. وأضافت أن تصميم الحكومة والشعب علي تحقيق الاستقرار في بوروندي هو نقطة انطلاق مهمة.

٣٩ - وأكدت علي أهمية إصلاح قطاع الأمن بتسريح المحاربين القدماء وإيجاد فرص عمل لهم وإعادة تدريبهم، بالإضافة إلي جمع الأسلحة منهم. وقالت إن عودة اللاجئين والمصالحة يرتبطان بالنزاعات حول الأرض، واعترفت بأن العملية ستكون صعبة ومكلفة. وأشارت إلي أن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تكون مفيدة للغاية في جهود المصالحة. ودعت إلي تدعيم الإدارة الجيدة وآليات العدالة في المرحلة الانتقالية. وقالت إن علي المجتمع الدولي أن يركز علي الصحة والتعليم في بوروندي، ضماناً للاستقرار في المدى القصير، وفي المدى الطويل علي الأخص. وأشارت إلي أن كرواتيا علي استعداد لتقاسم خبرتها في تسريح الجنود وإعادة اللاجئين والمصالحة في جميع المنابر ذات الصلة.

٤٠ - **السيد عبد العزيز** (سريلانكا): قال إن الأمر يحتاج بشده إلي الدعم في المجالات التي حددتها بوروندي كأولويات، وهي: بناء القدرات المؤسسية، والمصالحة الوطنية، وتحقيق التنمية وضمان الانتعاش الاقتصادي، والحكم السليم، وإصلاح قطاع الأمن. وقال إن مثل هذه الجهود ينبغي أن تتم بقيادة وطنية، مع دعمها من المجتمع الدولي. ودعا إلي تقديم دعم مماثل إلي جهود بناء السلام، وجهود المصالحة الوطنية، واستراتيجية الحد من الفقر. ورحب بالنهج الحالي الذي اتبعه أصحاب المصلحة في بوروندي تجاه بناء السلام، وأكد ضرورة مواصلة الدعم من جانب مجتمع المانحين والمجتمع المدني وغيرهما من العناصر الفاعلة في البلد، من أجل ضمان الانتقال بنجاح إلي الاستقرار والتقدم.

٤١ - **السيد فيمي** (المملكة المتحدة): سأل عن الدعم الذي تحتاجه بوروندي لكي تنهض بعملية الحوار خلال الأشهر القادمة. وفيما يتعلق بتتابع خطة الأولويات، طلب إيضاحا لتقسيم العمل المناسب بين المجتمع الدولي الذي يقدم الدعم لبوروندي وبين لجنة بناء السلام في مساعدة الحكومة علي تحديد الأولويات. وقال إنه سيرحب بوجهات نظر البنك الدولي بشأن ما يتعين علي حكومة بوروندي أن تفعله لزيادة ثقة الجهات المانحة بشأن قدرتها علي دعم ميزانيتها.

٤٢ - **السيدة باتوموبويرا** (بوروندي): قالت إن العديد من منابر الحوار الوطني قائمة الآن مثل: البرلمان، والمنظمات غير الحكومية، والكنائس، ووسائل الإعلام، والمجتمعات المحلية. وقالت إنه من المهم لمختلف الهيئات أن يكون لديها

فهم جيد لدور كل قطاع من هذه القطاعات. وأضافت أن الأحزاب السياسية بحاجة إلي تدريب، وهو ما بدأت بعض المنظمات تخطط له بالفعل.

٤٣ - واستطردت تقول إن من بين الأولويات الحد من الفقر والحكم السليم، فكل شيء يتوقف علي هذا الأخير. فبدون خدمات عامة تعمل بصورة جيدة ودون موظفين يتلقون رواتب لائقة بصورة منتظمة، فإن نزع السلاح، والعدالة، وكل المشروعات الأخرى تصبح محض خيال، وأضافت أن الأولوية الثانية هي العدالة، لأنه إذا لم تسر العدالة كما ينبغي، فإن العودة السريعة إلي الصراع تصبح أمراً ممكنا. ثم أضافت أن الأولوية الثالثة هي إحياء المجتمعات المحلية، وهو ما يعني تدريب الشباب وتشغيلهم، بمن فيهم المحاربون القدماء ومن لم يحصلوا علي فرصة تعليم بسبب الحرب. واقترحت أن يكون هذا التشغيل في إصلاح البني الأساسية، حيث أن هناك مشروعات من هذا النوع يجري تنفيذها بالفعل، ولكن الأمر يحتاج إلي المزيد منها. واستطردت تقول إن الأولوية الرابعة هي فض مسألة الأراضي والتعويض عن الممتلكات للعائدين من المنفي. واختتمت كلمتها قائلة إنه إذا تمت معالجة هذه المسائل الأربعة، يمكن القول حينئذ بأن لجنة بناء السلام قد قامت بواجبها.

٤٤ - **السيد ألبا** (البنك الدولي): قال إن الجهات المانحة تنتظر صياغة شفافة للميزانيات ونظاماً للإدارة المالية يبيِّن كيفية استخدام الأموال، بحسب كل قطاع، كما أن الأمر يحتاج إلي تقييم لنظام التوريدات الحكومية، الذي ينبغي أن يكون تنافسيا وشفافا. وأضاف أن نظم المراجعة الداخلية والخارجية لها أهميتها أيضا.

٤٥ - واستطرد قائلا إن الجهات المانحة تود أن تري مقاييس للنتائج. وكمثال، فإنها تريد أن تعرف ما إذا كان عدد الأطفال الذين يذهبون إلي المدارس يتزايد، وما إذا كانوا يستمرون فيها إلي نهاية المرحلة الابتدائية كنتيجة للاستثمارات التي تقدمها هذه الجهات. ولهذا الغرض، لا بد من وضع نظام ومؤشرات للرصد والتقييم. وأعرب عن ارتياح البنك الدولي لأن بوروندي تبذل أقصي ما في وسعها في هذه المجالات، وشجع الجهات المانحة المحتملة علي تقديم دعم للميزانية.

٤٦ - **السيدة باتوموبويرا** (بوروندي): قالت إنه مع إنشاء المفتشية العامة للحكومة، أصبح الأشخاص الذين يتقدمون لوظائف المفتشين أو من يعملون بالفعل كمفتشين، مطالبين بأداء امتحان. ورغم عدم الارتياح لهذه الخطوة، فقد كانت ضرورية لمحاربة الفساد ولتعيين الموظفين الأكفاء. كما أصبحت هناك منظمة مهنية جديدة للمراجعين، وهو ما يسفر عن الكثير للنهوض بالمهنة.

٤٧ - **السيد غاسبار مارتيز** (أنغولا): قال إن الأمر بحاجة إلي مزيد من المعلومات عن الكيفية التي يمكن أن يتفاعل بها المجتمع الدولي مع الحكومة والمجتمع المدني، لكي يصبح دور المجتمع المدني فعالا بأكبر قدر ممكن. وأعلن أن أنغولا — باعتبارها من دول منظمة البحيرات الكبرى — علي استعداد لتقاسم خبرتها في هذا المجال. وأضاف أن لجنة بناء السلام تحتاج أيضا إلي معلومات عن كيفية التعاون مع الحكومة بمجرد تحديد مشروعات معينة، حتى يمكن تحقيق هذه المشروعات والشروع في توزيع كعكة السلام.

٤٨ - **السيد أدجو — ليسينغ** (المنظمة الدولية للفرانكوفونية): قال إن منظمته كان لها دائما اهتمام بالغ

بإعادة السلام إلي بوروندي، وأعلنت عن التزاماتها بتشجيع سيادة القانون، وإجراء انتخابات حرة وشفافة، وإيجاد حياة سياسية سليمة، وثقافة ديمقراطية، واحترام تام لحقوق الإنسان، وأضاف أن منظمته لديها خبرات خاصة في المجالات التي ذكرها، ولكنها تود أن تأتي مساهمتها كجزء من حزمة شاملة في إطار عمل لجنة بناء السلام.

٤٩ - وأردف قائلا إن منظمته شرعت — بعد عدة بعثات لتقصي الحقيقة إلي بوروندي — في العمل علي بناء قدرات المحكمة الدستورية من خلال برنامج لتدريب القضاة والمحامين، كما ساهمت في تنظيم برنامج التعليم المدني للجمهور العام. وقدمت أيضا مساعدات في مجالي التعليم والرعاية الصحية.

٥٠ - **السيد لاكروا** (فرنسا): طلب إيضاحا لكيفية مراعاة التوازن بين أخلاقيات الصحافة وإقامة صحافة ديمقراطية. كما أعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كان تدريب الصحفيين ضروريا أم أن إقامة قاعدة اقتصادية جيدة أو تحقيق قدر أكبر من الاستقلال المالي لمنافذ الصحافة، هو الأكثر إلحاحا. وأخيرا، طلب أن يعرف ما إذا كان لدي الجماهير إحساس بالمشكلة التي يمثلها وجود الأسلحة، وما إذا كانت هذه الجماهير راغبة في المشاركة في برامج نزع السلاح.

٥١ - **السيدة بوتوموبويرا** (بوروندي): قالت إن وسائل الإعلام الخاصة هي تطور حديث في بوروندي. وأعلنت أن وسائل الإعلام لا تتمتع باستقلال مالي. فليست هناك محطة إذاعة خاصة واحدة مكتفية ذاتيا. أما فيما يتعلق بمعايير لضمان التزام وسائل الإعلام بمدونة أخلاقية في عملها، فإن هناك تشريعاً ينظم مهنة الصحافة مطروح علي الجمعية الوطنية يتطلب من الصحفيين الالتزام بمعايير أخلاقية قبل الحصول علي الترخيص بمزاولة المهنة. وقالت إن محطات الإذاعة الخاصة انتشرت في بوروندي بشكل تلقائي في السنوات الأخيرة، وهو ما يعني أنه ليس كل الصحفيين قد حصلوا علي تدريب مهني أو ألهم علي وعي بمدونة الأخلاق التي تحكم عملهم. ومضت تقول إن محطات الإذاعة نفسها لم تف بالمعايير المهنية الراقية. واعترفت بأن مشكلة الاستقلالية تمتد إلي المنظمات غير الحكومية العاملة في بوروندي أيضا. فكلها تحتاج إلي مساعدات مالية خارجية، الأمر الذي يهدد استقلاليتها في بعض الأحيان. واعترفت أيضا بأن هذه المشكلة تحتاج إلي حل طويل الأجل. فاستقلالية محطات الإذاعة تتوقف علي قدرتها علي تمويل عملياتها عن طريق إيرادات الإعلان مثلا، وهو ما يتطلب بدوره تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وفيما يتعلق بنزع السلاح، قالت إن ٨٠% من الأسلحة التي وزعتها الحكومة أثناء المرحلة الانتقالية علي الأفراد لحماية أنفسهم قد سُلمت بالفعل طواعية. وأضافت أن وزارة الدفاع تعلن باستمرار أرقاما عن عدد الأسلحة المسلَّمة، وهي أرقام تتزايد باستمرار. كما أن عدد الأفراد الذين يشعرون بالأمان يتزايد هو الآخر بعد اتفاق وقف إطلاق النار مع قوات التحرير الوطنية. وختمت كلمتها بقولها أنها تتوقع المزيد من تسليم الأسلحة في المستقبل.

٥٣ - **السيد أحمد** (باكستان): قال إن وفد بلاده يفهم تماماً التحديات الرئيسية التي تواجه بوروندي في سعيها لتعزيز السلام. وبالنظر إلي موجز الرئيس، فإن وفد بلاده يقترح المضي قدماً بالنداء الموجه إلي مجتمع المانحين لعلاج مسألة دعم الميزانية، ليحتل مرتبة متقدمة، وليصبح ضمن

التحديات الهامة التي أوردها، وهي: تعزيز الحكم السليم، وتعزيز سيادة القانون وقطاع الأمن، وضمان إحياء المجتمعات المحلية. وأضاف أن قطاعات الصحة والتعليم والطاقة تستحق هي الأخرى أن تذكر في موجز الرئيس، حيث يمكن إدراجها تحت عنوان ''ضمان إحياء المجتمعات المحلية''.

٥٤ - **السيد ساتي** (القائم بأعمال الممثل الخاص للأمين العام لبوروندي): قال إن مكتبه سيتشاور مع حكومة بوروندي حول طرق دعم الجهود التي تبذلها. وأعلن أن مكتبه علي استعداد للمشاركة في أي اجتماع قد تود الحكومة عقده وأنه سيواصل أيضا تعاونه مع اللجنة الوطنية لتنسيق المعونة.

٥٥ - **السيد تاريس دا فونتورا** (البرازيل): وافق ممثل البرازيل علي ضرورة ذكر مسألة دعم الميزانية ضمن التحديات الخطيرة التي أبرزها موجز الرئيس.

٥٦ - **السيد ألبا** (البنك الدولي): قال إن تقديم ترتيب العديد من المهام الرئيسية في مجال الحكم السليم لكي تنفذها حكومة بوروندي مرة واحدة، يعني أن اللجنة تضع أهدافا غير واقعية. وأضاف أنه بالنسبة للمستقبل، قد تري اللجنة أن تتشاور مع السلطات لتحديد المهام بصورة أدق، وأن تضع أولويات أكثر تركيزا علي الحكم السليم.

٥٧ - **السيد عوض** (مصر): قال إنه فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي أكد عليها موجز الرئيس، فإن هناك في الحقيقة حاجة إلي ترتيب أولويات المهام، إذ أنها ستشكل القاعدة التي سيقوم عليها عمل اللجنة في المستقبل. ودعا إلي ضرورة التحاور مع خبراء الحكومة وغيرهم من الشركاء في مؤسسات بريتون وودز، وكذلك شركاء التنمية الآخرين، حول ما هو قابل للتنفيذ. وبالتالي، ينبغي النظر إلي موجز الرئيس باعتباره يعكس المناقشات الدائرة. ولكن هذه المناقشات لن تشكل نقطه انطلاق لحكومة بوروندي لتنفيذها في الأجل القريب. وقال إنه يرحب بوجهة نظر بوروندي بشأن إمكانية تنفيذ المهام الواردة في موجز الرئيس.

٥٨ - **السيد غاسبار مارتيز** (أنغولا): قال إن موجز الرئيس قد ذكر بوضوح أن الاجتماع الحالي ليس سوي واحد من سلسلة اجتماعات قادمة، وأن مهمة اللجنة في هذه الاجتماعات سوف تكون تقليل عدد الأولويات. وأضاف أنه بمجرد تحديد هذه الأولويات المركزة تركيزا جيدا، ينبغي للبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل وغيرها، أن تتعاون مع حكومة بوروندي لتنفيذ هذه الأولويات ورصد هذا التنفيذ. وأعلن أنه يرحب بأي تعليق من وفد بوروندي علي هذا الاقتراح.

٥٩ - **السيدة باتومومبويرا** (بوروندي): قالت إن التحديات الخطيرة التي أشار إليها موجز الرئيس هي في الحقيقة تحديات عديدة، ولكنها تحديات حددتها الحكومة بنفسها ووثق شعب بوروندي في قدرتها علي مواجهتها. وأضافت أنه لهذا السبب سوف تبذل حكومتها أقصي جهد لتحقيق ذلك. فالآمال كبار، سواء لدي شعب بوروندي أو لدي اللجنة، ولاحظت بارتياح أن البنك الدولي قد أقر بأن المهام المطلوبة هي مهام ضخمة وأنه ليس بإمكان حكومتها أن تحقق أهدافها دفعة واحدة. ولاحظت مع التقدير تأكيدات الوفود علي ضرورة دعم الميزانية، وهو الأمر الذي له أهميته البالغة. وأشارت إلي أن هذا الدعم مسألة حساسة، لأنه لم يستخدم دائما بصورة مناسبة. وأعلنت أن وفد

بلادها علي استعداد للتعاون مع اللجنة بشأن الطريقة التي يدار بها هذا الدعم، كما أن حكومتها ستعمل علي ضمان وصول الدعم إلي مستحقيه، وأنها سوف تتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في مثل هذه المسائل، وبالأخص عن طريق اللجنة الوطنية لتنسيق المعونة. وفي ختام كلمتها شجعت اللجنة علي زيارة بوروندي.

٦٠ - **السيد ندوويمانا** (بوروندي): قال إن الآمال التي عقدتها حكومته علي الاجتماع الحالي قد تحققت كلها تقريبا. فقد أعرب المشاركون عن رغبتهم في مساعدة بوروندي في بناء السلام وتشجيع المصالحة الوطنية. ورحب بإنشاء اللجنة التي ستعزز تصميم حكومته علي مواصلة تنمية بوروندي. وقال إن حكومته تؤكد لأعضاء اللجنة – وهي تدرك التوصيات الرئيسية للجنة – أنها ستبذل أقصي جهد ممكن لبلوغ الأهداف المقررة. وأضاف أن الحكومة ستطلب مساعدة اللجنة عندما تواجه أي صعوبات، لكي تحصل علي المساعدة التقنية والمالية اللازمة من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف.

٦١ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة تريد أن تبلغ الأمين العام أن بوروندي يجب أن تعتبر مؤهلة للاستفادة من صندوق بناء السلام طبقا لاختصاصات الصندوق.

٦٢ - وقد تقرر ذلك.

٦٣ - **الرئيس:** رأي أيضا أن اللجنة تريد أن تعتمد موجزه، بعد تعديله ليشمل مسألة دعم الميزانية ضمن التحديات التي أوردها الموجز.

٦٤ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.